

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

قرار رقم: CAR-2025-247166

الصادر في الدعوى رقم: AC-2025-247166

المقامة

المستأنفة

من / هيئة الزكاة والضريبة والجمارك

المستأنف ضدها

ضد / شركة مونديليز العربية للتجارة، سجل تجاري رقم (4030264650)

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد:

إنه في يوم الأحد الموافق 29/06/2025م، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلستها بموجب قرار وزير

المالية رقم (106-99-1446) بتاريخ 17/01/1446هـ، بحضور كُلّ من:

رئيساً

الأستاذ/ سعود بن عبدالرحمن الشمرى

عضوأ

الأستاذ/ أحمد بن فهد المنصور

عضوأ

الدكتور/ عبدالله بن عبدالعزيز المحمود

وذلك للنظر في الاستئناف المقدم من / هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، على القرار الابتدائي رقم

(CFR-2024-244386) الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض، القاضي منطوقه بما يأتي:

" - عدم قبول طلب التماس إعادة النظر."

وفي يوم الأحد بتاريخ 04/01/1447هـ، الموافق 29/06/2025م، وفي تمام الساعة (01:08) مساءً، عقدت اللجنة

الجممركية الاستئنافية بالرياض جلستها وذلك عبر التواصل المرئي طبقاً لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد؛ استناداً على

ما جاء في البند رقم (1) من المادة الخامسة عشرة من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبة والجممركية الصادرة بالأمر

الملكي رقم (25711) وتاريخ 08/04/1445هـ؛ للنظر في الاستئناف المقدم من هيئة الزكاة والضريبة والجمارك على

القرار رقم (CFR-2024-244386) وتاريخ 15/12/2024م، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض، وبعد

الاطلاع على ملف القضية والاستئناف المقدم من قبل المستأنفة، عليه قررت اللجنة قفل باب المراجعة.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الموافق عليه بالمرسوم الملكي

رقم (41) بتاريخ 03/11/1423هـ، وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبة والجممركية الصادرة بالأمر

الملكي رقم (25711) وتاريخ 08/04/1445هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

وبعد الاطلاع على ملف الدعوى والاستئناف المقدم من قبل المستأنفة، ولما كان الثابت وفقاً لملف الدعوى بأن

قيمة مبلغ النزاع (18,156.00) ريال، ولم يظهر في الاعتراض خلاف ذلك، ولكون مبلغ النزاع محل الدعوى أقل من

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

قرار رقم: CAR-2025-247166

الصادر في الدعوى رقم: AC-2025-247166

خمسين ألف ريال؛ الأمر الذي يثبت معه بأن قرار لجنة الفصل اكتسب الصفة النهائية، كون الدعوى تعد من الدعاوى اليسيرة بناءً على الفقرة (١) من المادة (الثالثة والثلاثون) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمالية والتي نصت على: "تكتسب قرارات دوائر الفصل الصفة النهائية في الحالات الآتية: ١- الدعاوى التي لا تزيد قيمة المبالغ المستحقة أداؤها فيها على (خمسين ألف) ريال."، وحيث نصت المادة (الثامنة والأربعون) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمالية على أنه: "تطبق القواعد على جميع إجراءات الدعوى. وفيما لم يرد فيه نص، تطبق الدوائر ما نص عليه في نظام المرافعات الشرعية، ونظام الإجراءات الجزائية، ونظام المرافعات أمام ديوان المظالم، واللوائح والقرارات الصادرة في شأنها، وذلك بما لا يخالف طبيعة الدعوى، وبما لا يتعارض مع اختصاصات الدوائر، وصلاحياتها، وطبيعة عملها."، وبناءً على المادة (التاسعة والأربعون) من اللائحة التنفيذية لطرق الاعتراض على الأحكام والتي نصت على: "يجوز الاعتراض بالتماس إعادة النظر على الأحكام الصادرة في الدعاوى اليسيرة، ولا يجوز الاعتراض بطلب الاستئناف على القرار الصادر بعد قبول الالتماس في تلك الدعاوى، ولا على الحكم الصادر في موضوع الدعوى بعد قبول الالتماس."، مما يتربّع عليه عدم قبول الاستئناف شكلاً لاكتساب القرار المعترض عليه الصفة النهائية، وعليه خلصت اللجنة الاستئنافية بالإجماع إلى تقرير ما يأتي:

القرار

عدم قبول الاستئناف شكلاً.

ويُعد هذا القرار نهائياً وفقاً لأحكام الفقرة (ثانية) من الأمر الملكي رقم (25711) وتاريخ 1445/04/08هـ.

وصل اللهم وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،..

عضو

الدكتور/ عبدالله بن عبدالعزيز المحمود



رئيس اللجنة

الأستاذ/ سعود بن عبدالرحمن الشمرى



الأستاذ/ أحمد بن فهد المنصور



هذه الوثيقة رسمية مستخرجة من النظام، وموثقة إلكترونياً.